

ولا قضاء عندهم لكونها ليست امراته وقد قال الامراء
وقعت على امراته قلت وكذا انته امراته على ما تقدم
وهذا منهم جوه باطلا لا يشهد له الشريعة باعتبارها وهو
تقولهم ان اليوم في الماء يفسد فاذا ابال في كوز او قرح
فصبته في الماء لا يفسد او بال خارج الماء تجري بوله في
الماء لا يتجسس عندهم قال ابن حزم في المحلى لم يات بياض
القضاء فيه نص لاجماع ولا يجب في الدين الا باحد
قلت الظاهر لا يرون القياس ولا قول صاحب حجة
فلا جد هذا حصر ادلة الشرع في النص والاجماع وهذا الحق
وقد ثبت وجوب صوم رمضان بالكتاب في السنة واجماع
الامة والاداء فعل المأمور به في وقته اذا كان موقتا
القضاء فعل المأمور به خارج الوقت ثم القضاء عندنا
يجب بخطاب الاداء خارج الوقت فلا حاجة الى خطاب جديد
واتما يره هذا على الشافعي انه يقول يجب لقضاء خطاب
جديد ولم يوجد هاهنا وقال ابن حزم يبطل الصوم بتعدك
معصية اتي معصية كانت لا تستلئ منها شيئا اذا كان ذلك
لصومه مثلا كذب او غيبة او ظلم او تعمد ترك الصلاة او
ذلك ما حرم على المرء فعله او تركه قلت على هذا الصوم
لاحد وقد نقضوا قاعدتهم في هذه المسئلة فانهم لا يقولون
بالقياس ولا يثبت به حكم شرعي عندهم ثم قاسوا جميع
انواع المعاصي كبايئرها وصغائرها والحديث ورواه الغيبة
وفيم من لم يدع قول الزور والمرابيه ذهابا جرح قوله ثم
قالوا الكفان مثلا كقائه الظهار وقد ذكرنا الحديث مستوفى
ذكرنا من خرجه من ائمة الحديث فلا نعيد وليس فيه قوة
ولا عدل ولا فيه جزيك ولا يجري احدا بعدك وقوله وهو حجة
على الشافعي في قوله اجتر

على الشافعي في قوله اجتر وليس هذا مذهبا لشافعي وعلى مالك
في نفي التسابع وكذا هذا ليس مذهب مالك وحري في الكفان
الخصال الثلاث مرتبة والشهران متتابعان ذكر ابن المنذر
في الاشراف والقرطبي في شرح الموطى وغيرهما وقالوا هذا مذهب
الحنيفة واصحابه والاوزاعي والثوري والحسن بن حي و
الشافعي وابن حنبل وان ثور في الذخيرة المالكية يجب صوم الشهر
متتابعين عند مالك وذكر ابن قدامة في المغني لاختلاف بين من
اوجب الصوم انة شهران متتابعان قلت عند ابن عباس شهر
واحد وعند ابن ابي ليلى شهران ولم يوجب فيها التسابع ذكر
القرطبي وغيره وقال ابن القاسم الذي ياخذ به مالك فيها الطعام
سنتين مسكينا وصيام ذلك اليوم وليس الحرير والصيام
من كفان رمضان في شيء ذلك في المغني وفي المدونة قال ابن القاسم
لا يعرف مالك غير الاطعام وفي المدونة ولا اخذ بالعتق ولا بالصيام
وفي كتابا لظهار لم يكن مالك يرى ان يكفر من اكل رمضان الا
بالطعام ويقولوا احب الي من العتق والصيام وقال مالك
ايضا وما العتق وما له يقول الله وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مساكين وذكر البغدلي ثور عنه التخيير وقال ابو بصير
ان افطر باطلا وشرب فليس له كفان الا الاطعام وان افطر
بجماع فليكفر بالعتق والصيام ذلك السفاقي في شرح البخاري
فهو خصامة الحديث فان فيه الابتداء بالعتق ثم الصوم
ثم الاطعام وليس في الحديث هذا التقسيم والترتيب مذکور
في السوال وحمل عياض ذلك على الاولوية واقادة الترتيب
فيه اقوى في القرطبي وقد كان ابن ابي ليلى يقول الذي ياله
اهله في رمضان نهارا وهو يخير في العتق والصيام فان لم يقدر
على واحد منها اطعم والى هذا محمد بن جرير الطبري وقال
ذهب صح

Copyrighted material